محـــاور الـــدورة

تتم معالجة إشكالية هذه التظاهرة من خلال عدة محاور لها صلة وثيقة بالموضوع المعالج، تتمثل المحاور في:

المحور الأول: النظام القانوني للمحاكمة عن بعد في ظل عصرنة قطاع العدالة

- الأساس القانوني للمحاكمة المرئية عن بعد
- شروط استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد وعوائق تطبيقها
- دور المحاكمة المرئية عن بعد في عصرنة قطاع العدالة

المحور الثاني: التحول الرقمي و انعكاساته على مبادئ المحاكمة العادلة

- مدى مساس المحاكمة المرئية عن بعد بمبادئ العدالة
- النطاق الموضوعي والاجرائي لاستخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد قبل وبعد جائحة كورونا
- انعكاسات واثر المحاكمة عن بعد على التحقيق والمحاكمة

المحور الثالث: الأمن السيبراني و اثره على المحاكمة عن بعد

- ضمانات المحاكمة عن بعد في ظل غياب الأمن السيبراني
- تأثير الاستعمال الالكتروني على تحقيق الامن القضائي في ظل غياب الأمن السيبراني
- استراتيجيات حفظ الإدارة القضائية من الجرائم السيبرانية

الفئـــة المستهدفـــة

يفتح باب الحضور في فعاليات الدورة التكوينية الوطنية لكل طلبة الدكتوراه والماستر في مجال تخصصهم من مختلف جامعات الوطن، وكل رجال القانون من قضاة ومحامين

-يلتزم فقط طلبة الدكتوراه الذين يودون الحضور بالتسجيل عبر الرابط التالي:

seminairedroit15@gmail.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

بالتنسيق مع:

مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي جامعة -الجاح لخضر باتنة -1-

وبالشراكة مع:

منظمة المحامين ناحية سطيف

تنظم دورة وطنية تكوينية حضورية بعنوان:

المحاكمة عن بعد بين متطلبات عصرنة العدالة وضمانات المحاكمة العادلة

يوم: 01 ديسمبر 2022 بمقر الكلية

الرئيس الشرفي للدورة التكوينية: أ.د. قشي الخير- مدير جامعة سطيف2-

مدير الدورة التكوينية: د.محمد بن عراب- عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية-

رئيس الدورة التكوينية: د. هامل فوزية- جامعة سطيف2-

نائب رئيس الدورة التكوينية: د. غربي نجاح -جامعة سطيف2-

رئيس اللجنة التكوينية للدورة التكوينية: د. بن بوعزيز آسية جامعة باتنة-1-

رئاسة اللجنة التنظيمية للدورة التكوينية: د. بلهول زكية جامعة سطيف2-

د. ثوابتي إيمان ريمة سرور جامعة سطيف2-

المنسق العام للدورة التكوينية: أ. زوزو غنية -عضو منظمة المحامين- ناحية سطيف-

موضوع الدورة التكوينية

بعد التطور التكنولوجي الذي مس معظم القطاعات ومختلف مجالات الحياة، أصبح العالم يسير وفق حتمية التطور التكنولوجي وعصرنة المرافق العمومية وكل القطاعات بما فيها قطاع العدالة.

حيث لجأ المشرع الجزائري الى عصرنة قطاع العدالة بموجب القانون 15-03 بهدف تبسيط إجراءات التقاضي عن طريق تقنيات عديدة من بينها تقنية المحادثة المرئية عن بعد، وهذا سعيا منه لاختزال الجهد والوقت، وبعد الانتشار الواسع لجائحة كورونا وفي اطار التدابير الوقائية التي فرضت على مختلف القطاعات التي شلت حركتها، فقد كان لهذا الوضع انعكاسه على قطاع العدالة، حيث لجأت السلطات المعنية إلى توقيف المحاكمات الحضورية حفاظا على الصحة والسلامة العمومية، سواء للمتقاضين أو المتدخلين أو المحكومين، فكان لزاما على المشرع الانتقال من المحاكمة الحضورية الى المحاكمة الالكترونية، حيث لجأ المشرع الجزائري بموجب الأمر 20-04 الى إعادة تنظيم المحاكة المرئية عن بعد تماشيا مع هذا الوضع الاستثنائي الذي ألم بالعالم.

إشكالية الدورة

لقد أثارت تقنية المحاكمة المرئية عن بعد، التي جاءت تماشيا مع هذا الوضع الصحي الاستثنائي الذي ألم بالعالم، في مجال الإجراءات الجزائية العديد من الإشكالات القانونية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بضمانات المحاكمة العادلة ، لذلك جاءت الإشكالية الرئيسية تتمحور حول:

ما مدى نجاعة المحاكمة عن بعد في عصرنة قطاع العدالة وتكريسها لمبادئ المحاكمة العادلة؟

أهداف الدورة

يكمنُ **الهدف الرّئيسي** لهذا الملتقى في تحديد مواطن الخلَل في منظومة المحاكمة الالكترونية، التي لجأ إلى تطبيقها المشرع الجزائري بموجب الأمر 20-04 وتقديم الحُلول الكفيلة بضمان أداء محكم وجيد لهذه التقنية يضمن للمتقاضي المحاكمة العادلة المنشودة، لاسيما أمام الاستعمال الواسع للرقمنة التي أصبحت متواجدة في كل المرافق والقطاعات.

في نفس السّياق، تندرجُ **الأهداف الفرعيّة** لهذا الملتقى فيما يلي:

- التعرف على الإطار القانوني للمحادثة المرئية عن بعد.
- الكشف عن استخدامات المحادثة المرئية عن بعد والعوائق التي تواجهها.
- الكشف عن أهمية المحاكة المرئية عن بعد في حسن سير جهاز العدالة.
- التعرف على اثار المحاكمة المرئية عن بعد على مبادئ المحاكمة العادلة.
- التطرق لمدى الاستمرار بتقنية المحاكمة المرئية عن بُعد بَعد جائحة كورونا.

الخروج بالعديد من التوصيات العملية لعصرنة قطاع العدالة، والحد من العوائق التي تواجهه.